

تجليات القرائن اللفظية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

مبروك بركات

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية

وحدة البحث ورقلة

ملخص البحث:

يهدف هذا المقال إلى استجلاء القرائن اللفظية التي رسمها تمام حسان في نظريته الموسومة بنظرية القرائن النحوية في كتاب نحوي تراثي تمثل في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، و يتغيا من ذلك الكشف عن مصادر هذه النظرية التي استندت إلى مفاهيم لسانية من الناحية النظرية ، وأما التطبيق فأشد قريبا من التراث اللغوي العربي وإن كانت منطقاته نقدية له .

أولا : مفهوم القرينة

مفهومها : لغة : ترد لفظة القرينة في اللغة بمعان متقاربة، منها الربط و الجمع والوصل و المصاحبة وغيرها ، يقال : « قرن » الشيء بالشيء وصله به ، وقارنته قراناً بمعنى صاحبه¹ .

اصطلاحا : عرف الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) القرينة في الاصطلاح بقوله : هي " أمر يشير إلى المطلوب، وهي إما حالية ، أو معنوية ، أو لفظية "² . و هذا التعريف قد شابه العموم و الشمول .

وإذا بحثنا عن مفهوم القرينة في اصطلاح النحاة فإننا نجد لا يبتعد عن معناها اللغوي ؛ فهي تشير إلى ذلك الترابط الذي يكون بين الكلمات مع بعضها بعض، لبيان ما يُوصِل إلى المقصود من الكلام لفظا كان أم معنى³ .

مفهوم القرينة اللفظية : وهي " عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن الاسترشاد بها أن نقول هذا فاعل وذلك مفعول به أو غير ذلك"⁴ . وقد حدد تمام حسان ثمانى قرائن لفظية، وهي : قرينة العلامة الإعرابية - قرينة الرتبة - قرينة الصيغة - قرينة المطابقة - قرينة الربط - قرينة التضام - قرينة الأداة - قرينة النغمة .

ثانيا : تجليات القرائن النحوية

قبل أن نستجلي القرائن اللفظية في شرح ابن عقيل⁵ على ألفية ابن مالك يحسن بنا أن نبين بعض الميزات التي تميز بها هذا الشرح .
يعد شرح ابن عقيل من أجود شروح الألفية وأكثرها دقة وشمولا، وهو شرح يتميز بالاعتدال والتفصيل، وقد سلك ابن عقيل طريقا في شرحه لم يعتمد فيها إلى الإيجاز حتى يتترك بعض القواعد الهامة، ولم يقصد إلى الإطناب فيجمع كل شاردة وواردة، وقد بين رحمه الله مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، وصور فيه آراء النحاة وخاصة حين يخالفهم ابن مالك، وقد لقي شرح ابن عقيل من الشهرة ما لم يلقه شرح آخر لألفية ابن مالك، وظل عبر القرون الكتاب الأساسي في تدريس النحو العربي، ونظرا لهذه المزايا التي يتسم بها رمنا أن نبحث عن بعض تجليات القرائن النحوية التي رسمها تمام حسان في بعض كتبه ومقالاته في هذا الكتاب .
وسنتبين بعض مظاهر كل قرينة من القرائن اللفظية المذكورة آنفا في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :

1 / قرينة العلامة الإعرابية :

لقد أولى النحاة القدامى قرينة العلامة الإعرابية اهتماما كبيرا وقد لمسنا بعضه في شرح ابن عقيل، ومن ذلك ما ورد في باب المعرب والمبني، حيث يقول: "أنواع الإعراب أربعة: الرفع، النصب، الجر والجزم، فأما الرفع والنصب فيشترك فيها الأسماء والأفعال نحو، زيد يقوم، وأن زيدا لن يقوم وأما الجر فيختص بالأسماء نحو: يزيد، وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو: لم يضرب"⁶، ففي هذا النص نرى

اعتماد النحاة القدامى على قرينة العلامة الإعرابية في التمييز بين الكلم، وأن كل علامة إعرابية منها تختص بنوع من أنواع الكلم، كما استخدم النحاة علامات فرعية تنوب عن العلامات الأصلية حال غيابها، ذكرها ابن عقيل في شرحه: "الواو والألف تنوبان عن الضمة في الرفع وتنوب الياء والكسرة والألف عن الفتحة في النصب"⁷.

بل إن ولوع النحاة بالعلامة الإعرابية جعلهم يتمسكون بتقديرها حتى وإن لم تكن ظاهرة وذلك حينما واجهتم أصناف من الكلمات لا تظهر عليها العلامات التي يقتضيها موقعها في الجملة⁸، ومنها الاسم المقصور، يقول ابن عقيل في شأنه: "... ما آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الإعراب الرفع والنصب والجر وأنه يسمى المقصور"⁹.

فعدم صلاحية تحمل الحرف الأخير من الاسم المقصور للعلامة الإعرابية هو السبب الصوتي الذي ألجأهم إلى تقدير العلامات الإعرابية، ويدخل في هذا الحكم الاسم المنقوص والفعل المضارع المعتل الآخر أيضاً¹⁰ ونشير إلى أن سير النحاة إلى التقدير ليس رغبة جامحة منهم إلى إدخال أشياء في الكلم ليست منها، وإنما كان يسوقهم في ذلك هدف التعليم وإشباعاً لرغبة الطلاب في الكشف عن علل الظواهر اللغوية.

2 / قرينة الرتبة :

لقد أولى النحاة القدامى قرينة الرتبة أهمية كبيرة حيث ظهر فهمهم العميق لها ولدورها في الجملة، ولكنهم "لم يعالجوها في مبحث مستقل بل توزعت على جميع أبواب النحو"¹¹.

والتقسيم الذي جعله تمام حسان لقرينة الرتبة إلى رتبة محفوظة وأخرى غير محفوظة نلمسه واضحا في أبواب كثيرة من شرح ابن عقيل (باب اسم الموصول والمبتدأ والخبر وباب الفاعل وباب التوابع....).

أ - الرتبة المحفوظة: أمثلة الرتبة المحفوظة في شرح ابن عقيل كثيرة، ومنها بين الفعل والفاعل في قوله: "حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه نحو (قام

ويقول في موضع آخر: "زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره مطلقاً".²⁰

فقد بين في هذين النصين أن صيغة اسم الفاعل تكون خاضعة لصفة المشتق منه، فإذا كان هذا الفعل ثلاثياً كانت صيغة اسم الفاعل على وزن فاعل مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ﴾²¹ فنجد اسم الفاعل قانت على وزن فاعل لأنه مشتق من فعل ثلاثي.

أما إذا جاءت صيغة اسم الفاعل زائدة على ثلاثة أحرف فتكون على حسب ما ذكره في الشرح كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.²²

أما صيغ الأفعال فقد خصص لها ابن عقيل باباً خاصاً سماه (باب التصريف)²³ وقسم فيه الأفعال إلى مجموعة من التقسيمات وفقاً لعدد حروفها الأصلية إلى ثلاثي وغير ثلاثي، ووفقاً لأصولها إلى مجرد ومزيد، ومنه صيغ الفعل المبني للمجهول أيضاً.²⁴ ودلائل قرينة الصيغة منثورة في ثنايا أبواب الشرح.

4 / قرينة المطابقة :

من الوسائل التي تساهم في الربط بين الكلم في الجملة العربية المطابقة بين عناصرها، وتظهر هذه القرينة في مجموعة من الأمور، نحاول أن نستجليها في شرح ابن عقيل :

أ - العلامة الإعرابية: ورد التطابق في العلامة الإعرابية بين المتضامين في أبواب كثيرة من شرح ابن عقيل يقول: "التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه سائر التوابع وخبر المبتدأ نحو زيد قائم، وحال المنصوب نحو ضربت زيدا مجرداً".²⁵

ويتبين التطابق في العلامة الإعرابية في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾²⁶، فلفظ (الرجيم) جاء محفوظاً على التبعية والنعته مطابقة للفظ (الشيطان) في العلامة الإعرابية.

ب - الشخص: ورد التطابق في الشخص في باب الضمائر وفي باب المبتدأ أو الخبر، إذ في باب الضمائر تتمايز الضمائر بين المتكلم والمخاطب والغيبة بين

المتقابلات في علامة الإسناد، يقول ابن عقيل: "الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو أوافق والتقدير أنا"²⁷ ففي هاته العبارة نجد أن الضمير المستتر حال تقديره يطابق مسنده من حيث التكلم إذ جاء الفعل المضارع مصدرا بهمة، ويوافقه في الغيبة إذا كان فعله مصدرا بياء المضارعة.

ج - العدد: يرد التطابق في العدد بين المتضامين من حيث الإفراد والتنثية والجمع، وهذا ما أشار إليه ابن عقيل في عدة أبواب كباب اسم الموصول والمبتدأ أو الخبر حيث يتطابق المبتدأ والخبر في العدد، وقد ورد نص صريح في بيان مطابقة العدد بين المتضامات في باب (الإخبار بالذي وفروعه والألف واللام) يقول فيه: "والحاصل أنه لا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه"، إن مفردا مفردان وإن مثني فمثني، وإن مجموعا فمجموع"²⁸.

كما نلاحظ في باب المبتدأ والخبر وباب الفاعل أن مراعاة المطابقة تكون حالة تقدم المسند إليه، فإذا تأخر تركوا رعايتها²⁹، وبين ابن مالك في ألفيته ذلك بقوله:

وَجَرِدَ الْفَعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا * لِاتْنَيْنِ أَوْ جَمْعِ كَفَّازِ الشُّهْدَاءِ

حيث إنه إذا تقدم المسند (الفعل) على المسند إليه (الفاعل) وهي رتبة محفوظة لم يراعوا المطابقة.

والملاحظة نفسها في الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفرادا أو تنثية أو جمعا أو لا يتطابقان³⁰، فنراهم لم يراعوا المطابقة وذلك لأن الوصف يقوم مقام فعله فيكون مسندا تقدم على فاعله الذي أصله مسند إليه.

ومن العرب من يجعل المطابقة في العدد جارية تقدم المسند إليه أو تأخر وهم بنو الحارث بن كعب فينطقون الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثني أو مجموعا بزيادة علامة تدل على التنثية أو الجمع كما في قول الشاعر:

يُلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ * أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْتَلُ³¹

إذ وصل واو الجماعة بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل.

ويرى إبراهيم مصطفى أن هذه المطابقة العددية كانت الأصل في العربية ثم خصصت بالمسند إذا تأخر.³²

د - النوع: ويقصد به التطابق في التذكير والتأنيث بين الضمائم كما سبق وأن ذكرنا من قبل، أما في شرح ابن عقيل فقد تجلّى في مواطن عديدة في، اسم الموصول وفي المبتدأ وفي الخبر والتوابع، إذ أنه إذا كان المبتدأ مذكراً توجب أن يجيء الخبر مذكراً كقوله تعالى: ﴿محمد رسول الله﴾.³³

والأمر نفسه نجده في العلامة الإعرابية بين النعت والمنعوت إذ لا بد للنعت أن يطابق منعوته في الإعراب والتعريف والتذكير، وأما مطابقتها للمنعوت في التوحيد وغيره، وهي التنثية والجمع والتذكير وغيره، وهو التأنيث فحكمه فيها حكم الفعل.³⁴ فهذا النص لا بن عقيل يشير إلى كل أنواع المطابقة ومنها المطابقة في النوع كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾³⁵ ، إذ أنه لما جاء الموصوف (رقبة) مؤنثاً جاءت موصوفة (مؤمنة) مؤنثاً.

وفي باب الفاعل كذلك إذا أسند الفعل الماضي إلى المؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً³⁶ وهذا هو الأصل في العلاقة بين المسند والمسند إليه، ومنه قول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّفُوهَا * فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

فلما كان الفاعل حذام مؤنثاً لحقت بفعله تاء تأنيث ساكنة للمطابقة الجنسية بين

المسند والمسند إليه .

هـ - التعيين: ويكون في التذكير والتعريف ويكون بين المتضامات، وقد ورد في شرح ابن عقيل في أبواب كثيرة منها ما يكون بين عطف البيان ومتبوعه فإذا كان متبوعه نكرة جاء البيان منكر³⁷، كقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾³⁸ فلفظ زيتونة عطف بيان نكرة لشجرة وهي نكرة فنطابقاً من حيث التعيين.

ومن المطابقة في التعيين ما يكون بين الوصف والموصوف إذ يجب أن يتبع

النعت المنعوت في التعريف و التذكير نحو " مررت بقوم كرماء، ومررت بزبد الكريم فلا تتعت المعرفة بالنكرة"³⁹.

واشترائك العنصرين اللغويين في محور واحد من محاور المطابقة سالفة الذكر يحمل في طياته دعوة ضمنية بانتهاء كليهما إلى صنف واحد، وارتباط أحدهما بالآخر بواسطة هذه الشركة⁴⁰، وبهذا تكون المطابقة وسيلة من وسائل الربط .

5 / قرينة الربط :

وهي قرينة جيء بها لمراعاة بناء الجملة العربية التي تأتي بين الصلة بينها وبين المبتدأ لكي لا يظن انفصالهما أو قد تطول فيحتاج إلى الربط بين عناصرها وهي بذلك تتعش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق⁴¹.

وقد حوت مدونة الدراسة مجموعة من آليات الربط بين عناصر الجملة

منها:

أ - إعادة اللفظ : وابتدأنا به كونه "الأصل في الربط ولأنه أدعى للتذكير

وأقوى ضمانا للموصول إليه".

يقول ابن عقيل في ضلال حديثه عن الخبر الجملة وحاجته إلى

رابط" أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله

تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ⁴² ﴾ و ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ⁴³ ﴾ حيث إنه لما جاء

الخبر احتيج إلى رابط وكان إعادة لفظ (الحاققة) في نفس سياق لفظ

(الحاققة) الأولى دليلاً على أن هناك ربطاً معنوياً بينهما من خلال إعادة

اللفظ بحروفه وهو التعظيم كما بين المؤلف رحمه الله.

ب - عود الضمير: وقد يكون الربط بإعادة الضمير وذلك ما جاء في

علاقة المبتدأ بخبره الجملة، إذ يتم الربط بينهما بضمير يرجع إلى المبتدأ

نحو "زيد قام أبوه"⁴⁴ فالهاء في أبوه تعود على " زيد" المبتدأ فيتبين ارتباط

عناصر الجملة ببعضها.

كما يكون عود الضمير في حال "تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر نحو "خاف ربّه عمر" ف(ربّه) مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر وهو الفاعل، يبدو أنه لما /انزاح الفاعل على رتبته الأصلية جاءت العرب بضمير يعود عليه ليبين الصلة بينهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾⁴⁵ حيث إنه لما تقدم المفعول وتأخر الفاعل وجوبا لزم عود ضمير على المفعول لبيان صلة الترابط بينهما⁴⁶ ومنه أيضا عود ضمير صلة الموصول على الموصول إذ يطابقه في الأفراد والتنثية والتذكير والتأنيث⁴⁷، و الشأن نفسه مع الضمير الموجود في الحال الجملة يعود على صاحبها.⁴⁸

ج - اسم الإشارة: ومن ذلك ما جاء في باب المبتدئ والخبر من ورود اسم الإشارة يعود على المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾⁴⁹ في قراءة من رفع "لباس"⁵⁰ فاسم الإشارة (ذلك) هو الواسطة التي وثقت الصلة بين (لباس التقوى) وخبره (خير) وساهمت في الوصول إلى المعنى المراد.

د - دخول أحد المترابطين في عموم الآخر: وهذه الآلية أيضا تحدث عنها ابن عقيل في شرحه في قوله: "أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو" زيد نعم الرجل"⁵¹ كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَىٰ أُمِّ حُجْرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا حَيْثُ كَانَ
الربط بين المبتدأ (الصبر) وخبر فلا صبرا هو العموم في اسم لا، لأن النكرة بعد النفي تفيد العموم⁵² الذي احتوى الصبر الأول فترابطا دلاليا.

6/ قرينة التضام:

يكون النظام في الكلام بين المتضامين على سبيل التلازم كالعلاقة بين الفعل وفاعله حيث أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع فإن ظهر فلا إظهار نحو (قام زيد) وإن لم يظهر فهو ضمير نحو (زيد قام) أي هو.⁵³

ومما يدلنا على علاقة التضام بين الفاعل والفعل هو أنه إذا استتر الفاعل استوجب تقديره لأن الأصل أن نذكر كل أجزاء الجملة وإن غياب أحدها قدر تترد إلى أصلها.⁵⁴

ومن صور التضام في النحو العربي صلة الموصول التي تشتمل على ضمير يعود على الموصول يقول ابن عقيل: "الموصلات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبيين معناها".⁵⁵

ومن صور التضام كذلك ما يكون بين الجار والمجرور إذ إننا إذا وجدنا حرف جر فالأصل أن يليه اسم لأن حروف الجر كلها مختصة بالأسماء.⁵⁶ تلك أمثلة على التضام التلازمي، والوجه الآخر للتضام هو التنافي وهو قرينة عدمية يتم خلالها رفض أحد العنصرين للآخر ومن ذلك اختصاص كل علامة إعرابية بنوع من أنواع الكلم "فالجر يختص بالأسماء نحو (يزيد) وأما الجزم فيختص بالأفعال نحو "لم يضرب"⁵⁷.

معنى هذا أنه ينبغي أن لا يدخل حرف الجر على حرف، أو على فعل كما يمتنع دخول الجوازم على الأسماء أيضا.

7/ قرينة الأداة :

الأداة قسم من أقسام الكلم عند تمام حسان وهي قرينة تؤدي معنى التعليق أو ما سماه النحاة قديما بالرابط حيث تربط أجزاء الجملة كلها بعضها ببعض. ومصطلح الأداة هذا موافق لمصطلح العامل ولكن لما كانت نظرية القرائن ترفضه فسمته بالأداة في دلالتها على معنى وظيفي معين في الجملة، وقد رأينا سابقا أن منها ما يدخل على الجمل ككان وأخوتها التي تدخل على الجمل الاسمية، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ويسمى المرفوع بها اسما لها والمنصوب خبرا لها هكذا هو تعبير ابن عقيل وأضرابه من النحاة القدامى، أما عند تمام حسان فهي (كان) أداة تضامنت مع الجملة الاسمية للدلالة على معنى الزمن وما وقع في الجملة من تغيير فتتحمله قرينته العلامة الإعرابية حال كونها متضافرة مع قرائن طرأت على الجملة. وكذلك الأمر مع بقية النواسخ فيها المصطلح المذكورة في قوله: "هذه الأدوات المذكورة في قوله

واجزم بأن إلى قوله تنفين - جملتين إحداهما- وهي المتقدمة- سمي شرطاً والثانية وهي المتأخرة تسمى جواباً.⁴

فهاته الأدوات تضام الجملة الشرطية لترابط بين عبارتيها اللتين " لا استقلال لإحداهما عن الأخرى".⁵⁸

أما الأدوات التي تدخل على المفردات حروف الجر والتي عدّها الدكتور مهدي المخزومي من أدوات الوصل التي تلي المفرد وهي كما في شرح ابن عقيل كلها مختصة بالأسماء، وهي تعمل فيها الجر..⁵⁹ ونحن نرى أن ابن عقيل يتعلق كغيره من النحاة في علاقة حرف الجر مع المجرور، أما في عرف نظرية القرائن، فإن الجار تضام مع المجرور، ودل على ذلك قرينة العلامة الإعرابية (الجر).

8 / قرينة النغمة:

وهي الإطار الصوتي الذي تلفظ به الجملة- كما رأينا من قبل- وتترك من خلال الكلام لا الكتابة، ولهذا عدت قرينة لفظية، ومنها في شرح ابن عقيل ما جاء في باب النداء، من جواز حذف حرف النداء جزاء، فتقول في " يا زيدُ أقبِلْ"، " زيدُ أقبِلْ" وفي " يا عبدَ الله اركب"، " عبدَ الله اركب" [...].وقول الشاعر:

ذَا ارْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعَالِ * الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي يا ذا.³

والمراد من هذا النص أنه لما حذف حرف النداء في الكتابة فإن المتكلم لا بد أن يبرز أن هناك حرف نداء محذوفاً، ويتم الوصول إلى ذلك بالتنغيم وهذا يعزز قول إن دلالة التنغيم أوفى من دلالة علامات الترقيم، ويظهر دور قرينة النغمة حالة حذف أدوات الاستفهام فيحتاج في الكلام إلى تنغيم استفهامي يبين أنه محذوف في الكتابة فحسب، والذي أجاز ذلك هو أمن البس إذ قرينة النغمة تثبته.

ومنه ما جاء في مغني اللبيب من جواز حذف أدوات الاستفهام قول الشاعر

الكميت:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ * وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

أراد (أو ذو الشيب يلعب؟)⁶⁰ فاستغنى بقرينة التتخيم والسياق الشعري للبيت عن إثبات همزة الاستفهام .

خاتمة :

إن وقفنا المقتضبة مع القرائن اللفظية واستنباطها من خلال شرح ابن عقيل خلصت بنا إلى بعض الملاحظات :

- إن التراث النحوي العربي غزير بالأراء والأفكار و الاستشهادات والتعليقات العميقة التي مكنته من احتلال مكانة كبرى في البحوث الأكاديمية على الرغم من النقد والانتقاد الذي يتعرض له .
- تمكن تمام حسان من رسم قرائن لفظية نابغة من التراث النحوي الذي انتقد نظرية العامل فيه ورام استبدالها بنظرية القرائن النحوية التي تعد القرائن اللفظية جزءا منها، واستجلاء تلك القرائن في شرح ابن عقيل يبين أن النقد داخلي على الرغم من اعتماده على نظريات لسانية غريبة .
- القرائن اللفظية تحمل دلالات سيميائية إلى المعاني المقصودة في الكلام، ولهذا يمكن الاستفادة منها في الدراسات الدلالية وعلم النص .

الإحالات

- ¹ ينظر : مختار الصحاح ، محمد الرازي ، عني بترتيبه محمود خاطر ، دار الفكر ، لبنان ، ط1 ، 2001 ، ص 441 .
- ² التعريفات ، ص 155 .
- ³ ينظر : نظرية القرائن في التحليل اللغوي ، خالد بسندي ، في كتاب تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر ، مؤتمر النقد الدولي الحادي عشر 2006 ، جامعة اليرموك ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - جدارا للكتاب العالمي ، الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص 696 .
- ⁴ البيان في روائع القرآن ، ص 10 .
- ⁵ هو الإمام بهاء الدين عبد الله ابن عبد الرحمن ابن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي المصري، المولود سنة 698هـ، والمتوفى سنة 769هـ بالقاهرة، اشتغل بالعربية وضيع فيها، كما شرح كتاب التسهيل لابن مالك وسماه المساعد.
- ⁶ شرح ابن عقيل ، تحق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية ، ج 1، ص 45 .
- ⁷ تسهيل شرح ابن عقيل، حسن عبد الجليل يوسف- مؤسسة المختار، ط2، 1424-2003 ص 26 .
- ⁸ ينظر اللغة العربية ص 231 .
- ⁹ شرح ابن عقيل ، ج1 ص 80 .
- ¹⁰ ينظر التطبيق النحوي- عبده الراجحي، دار المعارف الجامعية، القاهرة ط2، ص 25-31 واجتهادات لغوية، حسان ص 93 .
- ¹¹ العلامة الإعرابية في الجملة، ص 314
- ¹² شرح ابن عقيل، ج1، ص 422.
- ¹³ ينظر المصدر نفسه ج 2 ص 64 .
- ¹⁴ وهو رأي د/مهدي المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه ص 41، والأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ص 55، 56.
- ¹⁵ ينظر العلامة الإعرابية ص 83-84.

- 16 الروم، الآية 47.
- 17 شرح ابن عقيل ، ج1 ص 252، 253.
- 18 حاشية ابن حمدون على المكودي- ابن حمدون- دار الفكر ط، 1424-2003 ج1 ص146 ودلائل الإعجاز ص 107.
- 19 شرح ابن عقيل ،ج2 ص 129.
- 20 المصدر نفسه ،ج2 ص129.
- 21 الأحزاب، الآية35.
- 22 النساء، الآية 100.
- 23 ينظر شرح ابن عقيل ج2 ص 485-534 .
- 24 ينظر المصدر نفسه، تحق محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ج2 ص 351.
- 25 المصدر نفسه ج2، ص 177.
- 26 النحل، الآية 98.
- 27 المصدر السابق ج1، ص 91.
- 28 شرح ابن عقيل ج1 ص 197-202.
- 29 إحياء النحو ص 59.
- 30 المصدر السابق ج1 ص178.
- 31 ينظر المصدر نفسه ج1 ص66-70 .
- 32 إحياء النحو ص 60.
- 33 سورة محمد، الآية 29.
- 34 ينظر شرح ابن عقيل، دار الطلائع، ج3 ص 159.
- 35 النساء، الآية 09.
- 36 المصدر نفسه ج1 ص72.
- 37 المصدر نفسه، ج3 ص 181 .
- 38 النور، الآية 35.
- 39 المصدر نفسه ج1، ص 159.
- 40 البيان في روائع القرآن ج1 ص159 .
- 41 المرجع نفسه، ج1 ص 128.
- 42 الحاقة، الآية 1-2.

- ⁴³ القارعة، الآية 1-2 .
- ⁴⁴ شرح ابن عقيل ج1 ص 184 .
- ⁴⁵ البقرة، الآية 124 .
- ⁴⁶ ينظر شرح ابن شذور الذهب ص 208.
- ⁴⁷ المرجع نفسه ص 172.
- ⁴⁸ ينظر شرح ابن عقيل ج2 ص 235.
- ⁴⁹ الأعراف، الآية 26
- ⁵⁰ ينظر شرح ابن عقيل ج1 ص185.
- ⁵¹ شرح ابن عقيل ج1 ص186.
- ⁵² ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحق محي الدين، دار الطلائع 2004 ج1 ص179.
- ⁵³ شرح ابن عقيل ج2 ص 65.
- ⁵⁴ ينظر الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي - رايح بومعزة - دار مؤسسة أرسلان سوريا، ط1، 2008 ص 114.
- ⁵⁵ المصدر السابق، ج1، ص 139.
- ⁵⁶ المصدر نفسه، ج3 ص03.
- ⁵⁷ المصدر نفسه، ج1 ص 43.
- ⁵⁸ في النحو العربي نقد وتوجيه ص 284.
- ⁵⁹ شرح ابن عقيل ج1 ص 07.
- ⁶⁰ مغني اللبيب ج1 ص21.

المصادر والمراجع :

- 01 - اجتهادات لغوية ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط1 ، 2007 م .
- 02 - إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، ط 1 ، 1423هـ ، 2003 م .
- 03 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحق محي الدين، دار الطلائع ، 2004 .
- 04 - البيان في روائع القرآن ، تمام حسان ، عالم الكتب ، ط2 ، 1420 م .
- 05 - تسهيل شرح ابن عقيل، حسن عبد الجليل يوسف- مؤسسة المختار، ط2، 1424-2003 .
- 06 - التطبيق النحوي- عبده الراجحي، دار المعارف الجامعية، القاهرة ، ط2 .
- 07 - التعريفات ، الشريف الجرجاني ، اعتنى به مصطفى يعقوب ، مؤسسة الحسنى ، ط1 ، 2006 م .
- 08 - الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي- رابح بومعزة - دار مؤسسة أرسلان سوريا، ط1، 2008 .
- 09 - حاشية ابن حمدون على المكودي- ابن حمدون- دار الفكر ، ط1، 1424-2003 .
- 10 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، ط 1 ، 2004 م .

- 11 - العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، د ط ، د ت .
- 12 - في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، دار الراءد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1986 م .
- 13 - اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 5 ، 2006 م .
- 14 - مختار الصحاح ، محمد الرازي ، عني بترتيبه محمود خاطر ، دار الفكر ، لبنان ، ط 1 ، 2001 .
- 15 - نظرية القرائن في التحليل اللغوي ، خالد بسندي ، تحولات الخطاب النقدي العربي المعاصر ، مؤتمر النقد الدولي الحادي عشر 2006 ، جامعة اليرموك ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع - جدارا للكتاب العالمي ، الأردن ، ط 1 ، 2008 .